تحرك عاجل

مدافع عن حقوق الإنسان مسجون بسبب منشورات له على الإنترنت

استجوبت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالدار البيضاء رضا بن عثمان، أحد أعضاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في 9 شتنبر/أيلول 2022، بشأن عدّة منشورات له على منصات التواصل الاجتماعي ومقاطع فيديو نشرها على يوتيوب. ونشر المقاطع والمنشورات في 2021، وندد فيها بتجاهل السلطات لمطالبٍ بتحقيق العدالة الاجتماعية، وحَذَّر من احتمال استخدام شهادات التطعيم باللقاح المضاد لكوفيد-19 باعتبارها أداةً للقمع في المغرب. ومنذ ذلك الحين، يُحتَجَز في سجن العرجات 1 بمدينة سلا، التي تقع شمال غربي المغرب، بتهم زائفة تنتهك حقه في حرية التعبير؛ ومن ثَمَّ، يجب الإفراج عنه على الفور ومن دون أي شرطٍ أو قيدٍ.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس حكومة المملكة المغربية

السيد عزيز أخنوش

القصر الملكي، توراكة،

الرباط، المغرب

فاكس: 212537771010+

تويتر: ChefGov_ma@

السيد رئيس الحكومة،

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إليكم للإعراب عن قلقنا بشأن الاحتجاز التعسفي للمدافع عن حقوق الإنسان، **رضا بن عثمان**، لمجرد ممارسة حقه في حرية التعبير.

واستجوبته الفرقة الوطنية للشرطة القضائية في الدار البيضاء، في 9 شتنبر/أيلول 2022، بشأن منشور له على فيسبوك نشره في 13 شتنبر/أيلول 2021، دعا فيه إلى تنظيم مسيرة شعبية احتجاجًا على الانتهاكات المُرتكَبة من جانب قوات الأمن. واستجوبته كذلك بشأن مقطَعَيْ فيديو على يوتيوب نُشرا في 2021، وانتقد فيهما تجاهل السلطات لمطالب الناس بتحقيق العدالة الاجتماعية، وحَذَّر من احتمال استخدام السلطات لشهادات التطعيم باللقاح المضاد لكوفيد-19 باعتبارها أداةً للقمع. واعتقلت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية رضا بن عثمان، واحتجزته في سجن العرجات 1، الذي يبعُد بأكثر من 30 كيلومتر عن محل إقامته مع أسرته في الرباط، العاصمة المغربية، حيث لا يزال مُحتَجَزًا. وتغَيَّر موعد جلسة النظر في الطعون التي قدّمها عدة مرات، ومن المقرر حاليًا انعقادها في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

وكان وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية في الرباط قد اِتَّهم رضا بن عثمان، في 10 شتنبر/أيلول 2022، بـ "إهانة الهيئات المُنظمة"، و"إهانة موظفين عموميين أثناء قيامهم بوظائفهم"، و"بث وتوزيع اِدِّعاءات ووقائع كاذبة من دون موافقة الطرف المعني"، بموجب الفصول 265 و263 و447-2 من مجموعة القانون الجنائي، بالتتالي؛ واُتُّهِم أيضًا بانتهاك مرسوم حالة الطوارئ الصحية، بسبب انتقاده لاستخدام شهادات التطعيم باللقاح، إذ قال إن السلطات قد تستخدمها لتقييد الحريات.

ويدُّل احتجاز رضا بن عثمان على قمع المغرب للأصوات التي تنتقد السلطات، ولجوء السلطات المغربية إلى احتجاز الأفراد تعسفيًا لإسكات المُعارَضة السلمية. ويُعَد احتجازه انتهاكًا للحق في حرية التعبير، على النحو المكفول في القانون الدولي لحقوق الإنسان والدستور المغربي الذي ينُص الفصل 25 منه على أن حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها.

وبالنظر إلى ما سبق، نحثكم على ضمان الإفراج الفوري وغير المشروط عن رضا بن عثمان، وإسقاط جميع التهم المُوجَّهة إليه. ونحثكم أيضًا على ضمان وضع حدٍ لمقاضاة الصحفيين والمُدوّنين والمدافعين عن حقوق الإنسان، بسبب الممارسة السلمية لحقهم في حرية التعبير، وإنهاء جميع التحقيقات الجنائية ضدهم. وأخيرًا، نحثكم على ضمان تعديل أو إلغاء جميع القوانين التي تُعاقب الأشخاص على الممارسة السلمية لحرية التعبير، بما في ذلك الفصلين 263 و265 من مجموعة القانون الجنائي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

رضا بن عثمان هو عضو في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وناشط سياسي سبق أن سُجِن لمدة أربعة أعوام بين 2007 و2011 بسبب تعليقاته على الإنترنت.

وبعد اعتقال بن عثمان واحتجازه في 9 شتنبر/أيلول 2022، أضرب عن الطعام لما يربو على أسبوعيْن احتجاجًا على احتجازه؛ ويُسمَح له بالتحدث هاتفيًا مع محاميه وأسرته أسبوعيًا لبضع دقائق فقط، بحسب ما ذكره أحد محاميه، بينما يُسمَح له بتلقي زيارة من أسرته كل 15 يومًا، ويُتاح لهم خلالها التحدث لمدة أقصاها 15 دقيقة، عبر نافذة وهم مُحاطين بالحُرَّاس. ويُسمَح له بالخروج من زنزانته مرة يوميًا للسير ساعة واحدة فقط داخل مساحة تبلغ 10 أمتار مُربعة.

واستهدفت السلطات المغربية الأصوات المُعارِضة، على نحو متصاعد، في الأشهر الأخيرة؛ ففي أبريل/نيسان 2022، حُكِم على سعيدة العلمي، المدافعة عن حقوق الإنسان وعضوة تجمع "مغربيات ضد الاعتقال السياسي"، بالسجن لمدة عاميْن بسبب منشوراتها حول سوء معاملتها من جانب أفراد الشرطة وانتقادها لقمع الصحفيين والنشطاء. وزادت مدة عقوبة السجن بحقها إلى ثلاثة أعوام في شتنبر/أيلول 2022 خلال محاكمة الاستئناف. وحُكِم أيضًا على المُدوّن ربيع الأبلق في الشهر نفسه بالسجن لمدة أربعة أعوام، بتهمة الإساءة إلى الملك في مقطَعَيْ فيديو نُشرا على منصات التواصل الاجتماعي. وفي غشت/آب 2022، حُكِم على فاطمة كريم، المُدوّنة وناشطة منصات التواصل الاجتماعي، بالسجن لمدة عاميْن ودفع غرامة مالية بسبب منشورات على فيسبوك، أبدت فيها تعليقات ساخرة حول القرآن. وتُحتَجَز في زنزانة انفرادية منذ اعتقالها في 15 يوليوز/تموز 2022، ولا يُسمَح لها بالاختلاط بغيرها من السجينات.

ويشمل الحق في حرية التعبير حق كل شخص في نقل المعلومات إلى الآخرين وتلقيها بأي وسيلةٍ كانت ودون أي اعتبارٍ للحدود، وذلك وفقًا لما تنُص عليه المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللذين يُشكِّل فيهما المغرب دولة طرف. وإضافة إلى ذلك، يحمي الدستور المغربي الحق في حرية التعبير في الفصل 25، الذي ينُص على أن حرية الفكر والتعبير مكفولة بكل أشكالها.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية

يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 21 دجنبر/كانون الأول 2022

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: رضا بن عثمان (صيغ المذكر)